ملخص وقائع
المؤتمر السنوي الخامس عشر لمنتدى
البحوث الاقتصادية حول
"الإنصاف والتنمية الاقتصادية"

(القاهرة : 23 – 25 نوفمبر 2008)

عرض : علي عبد القادر علي

استعراض وقائع المؤتمر السنوي الخامس عشر لمنتدى البحوث الاقتصادية حول "الإنصاف والتنمية الاقتصادية"

(القاهرة : 23 – 25 نوفمبر 2008)

عرض: علي عبدالقادر علي*

مقدمة

نظّم منتدى البحوث الاقتصادية مؤتمره الخامس عشر بمدينة القاهرة بجمهورية مصر العربية خلال الفترة 23-25 نوفمبر 2008 حول "الإنصاف والتنمية الاقتصادية". وكما درجت العادة، فقد اشتمل برنامج المؤتمر على جلسات عامة وجلسات متزامنة بحيث خُصصت الجلسات العامة لاستعراض الحالة المعرفية لموضوع المؤتمر، بينما خُصّصت الجلسات المتوازية لمناقشة الأوراق البحثية التي تمّ قبولها للتقديم في المؤتمر.

وقد درجت العادة على تناول الجلسات المتوازية المحاور البحثية التالية، حيث تمّ تقديم ثماني أوراق بحثية تحت كل واحد منها، فيما عدا المحورين (هـ) و (و) أدناه حيث تمّ تقديم عشر أوراق تحت كل منهما:

1. اقتصاديات المؤسسات: بما في ذلك مواضيع الاقتصاد السياسي، الجغرافية الاقتصادية، النمو الاقتصادي، المجازفات الأخلاقية، السعي وراء الريع والإصلاح الاقتصادي، حوكمة الشركات، المخاطر والمفاوضات، الحوافز والنزاعات.
2. التمويل : بما في ذلك تمويل الشركات وضوابط أسواق المال، الاقتصاد الكلي وكفاءة المصارف، محدّدات أداء المصارف وتخصيص الأصول وكفاءة المصارف.
3. الاقتصاد التجميعي: بما في ذلك آليات الانتقال النقدية والصناعة المصرفية، السياسات النقدية والأزمات، التشغيل الإقليمي، العمليات المالية، العولمة، استهداف التضخم وأسواق رأس المال.
4. الاقتصاد الدولي: بما يتضمنه من أثر تحرير تجارة الخدمات وتيسير المبادلات التجارية، التجارة والآثار الخارجية والتنويع الاقتصادي والسياسات التجارية والتشغيل والصادرات والاتحادات النقدية.

* وكيل المعهد العربي للتخطيط بالكويت.

5. اقتصاديات العمل والتنمية البشرية: بما يتضمنه ذلك من النوع الاجتماعي في سوق العمل، التعليم والتشغيل، الفقر والنمو الاقتصادي، العائد على رأس المال البشري والنمو الاقتصادي والسلوك الاقتصادي تحت برامج تنظيم الأسرة.

6. الاقتصاد الجزئي : ويتضمن ذلك أثر ضريبة القيمة المضافة على المستهلكين ، أثر جهود البحث والتطوير على الوحدات الإنتاجية، حقوق الملكية الفكرية، بيئة أداء الأعمال والإنتاجية، التحولات الهيكلية والإنتاجية والموارد الطبيعية.

بالإضافة إلى الجلسات المتوازية، فقد نُظّمت أيضاً مناسبتان خاصتان حول "مسارات الشباب في إقليم شمال أفريقيا والشرق الأوسط" و "تشجيع التجارة في الخدمات في إقليم شمال أفريقيا والشرق الأوسط".

وقد شارك في المؤتمر حوالي ثلاثمائة متخصص من مختلف الدول العربية وتركيا وإيران، وهي مجموعة الدول التي يقوم المنتدى بخدمتها في مجال البحوث الاقتصادية والتنموية.

الجلسة العامة الأولى حول "تطور ومحددات عدم المساواة"

تناولت هذه الجلسة القضايا المتعلقة بالمقاربات المختلفة للنظر إلى تطور درجة عدم المساواة مع الزمن، وقد قُدمّت خلالها ثلاث مداخلات في إطار الدول النامية، خصوصاً تلك التي تتصف بثنائية اقتصادياتها. تمت الإشارة إلى المقايضة بين النمو الاقتصادي والمساواة في توزيع الدخل خلال المراحل الأولى من التنمية، بحيث يتوقع زيادة درجة عدم المساواة مع ارتفاع متوسط دخل الفرد وانخفاضها بعد ذلك. وهي العلاقة التي تمت صياغتها بواسطة سيمون كوزنتز في خمسينات القرن الماضي.

وفي إطار هذه العلاقة، تمت ملاحظة أنه خلال المراحل الأولى للتنمية يمكن للمجتمع التحمل والصبر على ارتفاع درجة عدم المساواة لحين، على أمل أن تعُمّ زيادة متوسط الدخل كل الناس. هذا التحمل والصبر على زيادة عدم المساواة يمكن أن يُعرّض المجتمع لأخطار النزاع والحرب الأهلية ما لم تتحسن الأحوال الاقتصادية للشرائح الفقيرة مع الزمن، خصوصاً إذا ما نُظر إلى عدم المساواة من جهة اثنية ، أو دينية أو جهوية. وتُعرف هذه الأطروحة بتأثير "اختناقات نفق المرور".

وبعد الاعتراف بالمشاكل المتعلقة بتوفر، ونوعية، المعلومات حول توزيع الدخل في الدول حول العالم، فقد تمت ملاحظة أن الدول العربية تتميز بدرجة متوسطة من عدم المساواة مقارنةً بدول العالم. وفي ما يتعلق بسلوك عدم المساواة مع الزمن وعلاقة هذا السلوك مع النمو الاقتصادي المشاهد على مستوى العالم وعلى مستوى الدول العربية، فقد لوحظ عدم وجود شواهد تؤيد وجود منحنى كوزنتز. كذلك الحال، فقد تمّ ربط التغير في درجة عدم المساواة وتأثير ذلك على الإقلال من الفقر ومقارنة ذلك بتأثير التغير في متوسط دخل الفرد (النمو الاقتصادي)، حيث تمّ التعبير عن هيمنة أثر النمو في حالة تونس.

الجلسة العامة الثانية حول "سياسات التوزيع العادل للدخل والفرص"

تناولت هذه الجلسة ثلاثة مواضيع، اشتملت على قضايا "الإنفاق العام وإيصال الخدمات العامة للجمهور"، و "عدم مساواة الفرص بين الأجيال"، و "الأهداف المعلنة للسياسات ومساواة الفرص في دولة مصدرة للنفط".

وقد لوحظ في صدد الخدمات العامة، أن النموذج القديم القائم على تغطية جميع السكان تترتب عليه عدم كفاءة، خصوصاً في ما يتعلق بالعائد على الإنفاق الحكومي في مجالي التعليم والخدمات الصحية، وذلك لانعدام مساءلة الذين يقومون بتقديم هذه الخدمات. ومع الاعتراف بتأثير القرارات السياسية على عملية تقديم الخدمات العامة، فقد أقترح نظام يعتمد على أن إشاعة المعلومات حول الاعتمادات المالية المخصصة لمختلف المجالات وكيفية استغلالها بواسطة الجهات المنفذة من شأنه تعزيز قدرة المستهلكين لهذه الخدمات على محاسبة هذه الجهات ومن ثمّ الارتقاء بكفاءة الأداء. ويتطلب نظام إشاعة المعلومات حول الخدمات العامة استغلال كل وسائل الإعلام المتاحة لمناقشة مختلف جوانب مدخلات ومخرجات الخدمات العامة.

وفي ما يتعلق بعدم مساواة الفرص بين الأجيال، فقد تمّت ملاحظة تدني معدل العائد المشاهد في مجال التعليم حالياً في دول المنطقة وأنه قد انخفض مع الزمن، مما يعني أن الأجيال السابقة كانت تتمتع بمعدلات عائد مرتفعة مقارنةً بالأجيال الحالية. كذلك فقد تمّت الإشارة إلى أنه يمكن النظر إلى عدم مساواة الفرص بين الأجيال بتطوير مؤشر لنوعية الوظائف استناداً إلى مفهوم "العمل الملائم" الذي صاغته منظمة العمل الدولية. وبتطوير مثل هذا المؤشر لحالة مصر، فقد اتضح تدني نوعية الوظائف التي تحصل عليها الأجيال الحالية مقارنةً بتلك التي كانت متاحة للأجيال السابقة. وتعني هذه الملاحظات قيام السياسات والمؤسسات بإلقاء عبء التحولات الاقتصادية على الأجيال الحالية.

في ما يختص بالأهداف المعلنة للسياسات والنتائج المتحققة على أرض الواقع والمتعلقة بالمساواة في الفرص في دولة نفطية تمّ استخدام حالة إيران. وقد أوضحت هذه الحالة أن المنبر الذي استخدم الخطاب الشعبي في الانتخابات الإيرانية الأخيرة والذي هدف إلى العناية بالفقراء لم يترتب عليه تحسن ملحوظ في ما يتعلق بحالة توزيع الدخل.

الجلسة العامة الثالثة حول "الاقتصاد السياسي للمساواة وعدم المساواة"

تناولت هذه الجلسة ثلاثة مواضيع حول "العوامل المحدّدة لعدم المساواة من المنظور التاريخي والسياسي"، "مناهج تحليل عدم المساواة في مختلف المجتمعات" و "الاقتصاد السياسي لعدم المساواة في الدول العربية والسياسات التنموية الملائمة".

في ما يتعلق بالعوامل المحدّدة لعدم المساواة ، وبعد الاعتراف بتعقّد الظاهرة، فقد تمت الإشارة إلى أهمية استخدام المقاربات التاريخية والسياسية والتقنية وتداخل كل ذلك مع السياسات العامة والمراحل المختلفة لتطور المجتمعات. وتمّت ملاحظة أن توزيع الثروة الذي يعتمد بدوره على معدّلات العائد على الأصول الإنتاجية عادةً ما يكون نتيجة لتأثير السياسات العامة على تركيبة العوائد على تلك الأصول، وأن توزيع حقوق الملكية وحمايتها عادةً ما يكون نتيجة للتعريف الذي يتبناه المجتمع لحقوق الملكية ومراجعة هذا التعريف مع الزمن من خلال أنظمة الحكم المختلفة، وأن تركيبة الأسعار لمختلف عوامل الإنتاج والسلع عادةً ما تكون نتيجة تدخل القوى السياسية الفاعلة في المجتمع.

وفي ما يتعلق بمناهج تحليل عدم المساواة في مختلف المجتمعات، فقد تمّ توجيه نقد موسع لعلم الاقتصاد والاقتصاديين منذ آدم اسميث وريكاردو وحتى الوقت الراهن على أساس فشل هذه المناهج في تقديم نظرية مقنعة لمحددات عدم المساواة المشاهد في مختلف المجتمعات، وذلك باستثناء مساهمات ماركس التي اعتمدت على أهمية التطورات التاريخية للفنون الإنتاجية وتعاقب الأحوال السياسية والاجتماعية للمجتمعات. وقد لوحظ في هذا الصدد أن استقراء التاريخ الإنساني يوضح بجلاء نزوع عدم المساواة للارتفاع في أعقاب الثورات التقنية الكبرى، بما في ذلك ثورة الاتصالات الحديثة. وفي هذا الإطار، فقد أقترح تواصل علم الاقتصاد مع العلوم الاجتماعية الأخرى، بهدف توسيع مجال تناول محددات عدم المساواة. بالإضافة إلى ذلك، فقد تمت الدعوة إلى الاهتمام بتوفير الاحتياجات الأساسية للناس، أي الاهتمام بتفشي الفقر في المجتمعات، عوضاً عن الاهتمام بدرجة عدم المساواة.

أما في ما يتعلق بالاقتصاد السياسي لعدم المساواة في الدول العربية والسياسات التنموية الملائمة، فقد تمت ملاحظة أن الربط بينها يتطلب تبني مفهوم عريض للتنمية، بمعنى أنها عملية لتوسيع الحريات الحقيقية التي يتمتع بها البشر. وقد تمّ توضيح أن سياسات العقد الاجتماعي الذي ساد في الدول العربية منذ الاستقلال وحتى منتصف ثمانينات القرن الماضي كانت توزيعية في طبيعتها، مما ترتّب عليه درجة متوسطة من عدم المساواة في هذه الدول مقارنةً بالعالم، إلاّ أن هذه الدرجة المتوسطة قد نزعت نحو الارتفاع منذ منتصف التسعينات. كذلك الحال، فقد تمّ توضيح أن خطورة نزوع عدم المساواة للارتفاع تكمن في إمكانية تعرض المجتمعات لكوارث تنموية في شكل حروب أهلية، وهي خطورة تهدّد المجتمعات غير المتجانسة، وذلك في اتساق مع أطروحة "اختناقات نفق المرور". من جانب آخر، فقد تمّ استعراض أحدث التوجهات في صياغة السياسات التنموية، ووجد أنها قد أعادت اكتشاف مجموعة السياسات التي اتبعتها الدول العربية منذ استقلالها وحتى منتصف ثمانينات القرن الماضي. وعلى هذا الأساس، فقد تمّت التوصية بأن تعمل الدول العربية على إعادة النظر في مضمون سياساتها الحالية باتجاه جعلها أكثر اهتماماً بجوانب التوزيع مما هي عليه.

مبادرة بحوث التنمية في الدول العربية

وعلى هامش مؤتمره الخامس عشر، نظّم المنتدى حلقة نقاش تشاورية حول مشروع بحثي طويل المدى ومتعدّد الجوانب، حول تشجيع البحوث المتعلقة بقضايا التنمية في الدول العربية، وذلك بهدف دعم عملية التحول في الوطن العربي، بتوفير خيارات للسياسات تستند على الشواهد التجريبية والبحث العلمي المتقن. وقد تحدّدت المجالات العريضة التي ستعنى بها المبادرة في الإنصاف وعدم المساواة، التكامل الإقليمي، أسعار الطاقة واستراتيجيات التنمية في الدول النفطية، تدهور البيئة والتغيرات المناخية والتغيرات المؤسسية. وقد ناقشت الحلقة موضوعي "الإنصاف وعدم المساواة" و "التكامل الإقليمي" توطئةً لإطلاق المبادرة في مرحلتها الأولى.

خاتمة حول موضوع المؤتمر

توضح القراءة المتأنية للأدبيات المتخصصة في التنمية أن المنتدى قد وُفّق في اختياره لموضوع هذا العام حول الإنصاف والتنمية الاقتصادية، وذلك للدور الذي تلعبه درجة عدم المساواة في الأداء الاقتصادي طويل المدى للدول. وتوضح هذه الأدبيات أنه كلما ارتفعت عدم المساواة في توزيع الدخل كلما أثر ذلك سلباً على النمو طويل المدى للدول. كذلك توضح الأدبيات أن عدم تكافؤ الفرص المتاحة للتعليم والرعاية الصحية والتمتع بالخدمات العامة الأخرى، في ظل إخفاق آليات السوق، كلما أضاعت المجتمعات فرص زيادة كفاءتها الاقتصادية إذا لم تتمكن من تنفيذ تدخلات بواسطة الدولة لتوزيع الفرص بطريقة عادلة.

وعلى غير ما درجت عليه العادة في نصح الدول النامية بتطبيق وصفة سياسات واحدة بغض النظر عن الظروف الخاصة بالدول، فإن الأدبيات الحديثة المتعلقة بمجال التعامل مع عدم المساواة تنحو لأخذ هذه الظروف الخاصة في الاعتبار. وتشتمل مجالات تدخل الدول لأغراض الإقلال من درجة عدم المساواة وزيادة عدالة توزيع الفرص على ما يلي :

(أ) الاستثمار بواسطة الدولة في تنمية الطفولة المبكرة.
(ب) إقامة أنظمة عدالة منصفة.
(ت) زيادة الإنصاف في القدرة على الحصول على الأصول العقارية، بما في ذلك برامج الإصلاح الزراعي.
(ث) الاستثمار في البنية الأساسية وتوفير التمتع بخدمات مثل هذه البنية بصورة منصفة.
(ج) التحكم المقتدر بالأسواق ومراقبة أعمالها بما في ذلك الأسواق المالية وأسواق العمل.

على أساس من هذه التطورات في إعادة توجيه السياسات، فإنه يتوقع أن يؤدي الاهتمام بقضايا عدالة التوزيع والإنصاف في الدول العربية إلى نتائج بحثية ذات صلة وثيقة بصياغة سياسات ملائمة للتنمية في الدول العربية بمختلف مراحلها التنموية.